

دور سياسات صندوق النقد الدولي في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية واستقرارها - حل أزمة الديون السيادية اليونانية- أنموذجاً - ٢٠١٠-٢٠١٨م

بثينة عبدالله إسماعيل علوي السقاف

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة عدن

الابيميل: Buthina.alsqqaf@gmail.com

تاريخ الاستلام، تاريخ القبول، تاريخ النشر
٢٠٢٤/٠٦/٢٧، ٢٠٢٤/٠٨/٢٦، ٢٠٢٤/١١/٢٤

للاقتباس: السقاف، بثينة عبدالله. (٢٠٢٤). عنوان المقالة. مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية، ١ (١)، ٦٢-٥٤.

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف إلى دور صندوق النقد الدولي في إدارة العلاقات الاقتصادية واستقرارها بواسطة التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء (حل أزمة الديون السيادية اليونانية)، لقد توصلت الدراسة إلى عديد استنتاجات، كان أهمها: أن هناك دوراً ذا تأثير سلبي تمارسه إدارة صندوق النقد الدولي تؤدي إلى زعزعة استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية بواسطة التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء المقترضة لمعالجة أزمة ديون سيادية تواجهها (حل أزمة الديون السيادية اليونانية) في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. ويوصي البحث بقيام البلدان الأعضاء في مؤسسات (بريتون وودز) بمطالبة صندوق النقد الدولي بالمزيد من الإصلاحات، ولا سيما إلغاء نظام المشروطية المجحف بحقها عند منح القروض لها. ويجب على صندوق النقد الدولي تقديم مساعدات مالية للدول المتعرضة لعجز في ميزان مدفوعاتها، فوراً من دون شروط بسعر فائدة صفر، أو قريب من الصفر، حتى يتحقق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: سياسات صندوق النقد، أزمة الديون السيادية اليونانية، النظام الاقتصادي الدولي.

© ٢٠٢٤، السقاف، بثينة عبدالله، الجهة المرخص لها: مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)). كما يتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بآلية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1.1. مشكلة البحث

عندما يتعرض أي بلد عضو في صندوق النقد الدولي إلى أزمة عدم قدرته على سداد الدين وخدمة الدين، وعند لجوء الدولة العضو للاقتراض من الصندوق فإن صندوق النقد الدولي يقوم بإفراضها، ولكن على وفق ضمانات تقدمها الدولة المقترضة وهي الأصول التي تمتلكها، وبذلك تضع الدولة المقترضة نفسها تحت الشروط والقيود التي تفرضها البنوك المقرضة في تقييم الأصول المقدمة لضمان سداد القروض المطلوبة، وكذلك تعلن الدولة المقترضة قبولها تنفيذ الإجراءات التقشفية القاسية للمقرضين، وكلما كانت حاجة الدولة المقترضة ملحة وعاجلة وظروفها الاقتصادية صعبة، وجدتها البنوك الدولية المقرضة فرصة لتخفيض قيمة الأصول المقدمة كضمانات ورفع نسبة الفائدة على القروض، وهذا ما حدث مع اليونان، ومن هنا تكمن المشكلة في احتمالية زعزعة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمكن حل المشكلة في قيام صندوق النقد الدولي إلى إعادة نظر في سياساته وإجراء تحسينات عليها.

1. المقدمة

كان للحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) وما خلفت من تدمير في البنية التحتية في الدول الداخلة في الحرب، وإنهاك لاقتصاديات الدول المنتصرة والمنهزمة على حد سواء، ناهيك عن عدم وجود مؤسسات في النظام الدولي تكون مهامها واختصاصاتها تنظيم العلاقات المالية والنقدية الدولية واستقرارها، كانت أسباب رئيسة للدعوة لعقد مؤتمر سمي بـ(بريتون وودز) نسبة للمدينة التي احتضنته في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (١٩٤٥م)، وما تمخض عنه من إنشاء مؤسسات تعرف بـ(مؤسسات بريتون وودز) ألا وهما صندوق النقد والبنك الدوليين، أسند إلى المؤسستين تولى مهام استقرار العلاقات المالية والنقدية الدولية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا، إلا أنّ سياسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي أحدثت آثاراً (سلبية وإيجابية) في المجالات المختلفة في البلدان المطبقة لتلك السياسات، لا سيما البلدان الأعضاء التي تعرضت لأزمات تخلف عن تسديد ما عليها من الدين وخدمة الدين، لهذا جاء هذا البحث ليستعرض تجربة تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي لحل أزمة الديون السيادية اليونانية في المدة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٨م)، ثم القيام بتقييم للآثار الاقتصادية للبرامج المطبقة على السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تأثيرها في استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.

٢٠١٨م: وحصل على النتائج أنّ البناء الاقتصادي الذاتي الوطني هو الأساس الصلب للاستقلال الاقتصادي، أما اللجوء إلى سياسات تستند إلى الديون والمساعدات الخارجية، فيمس عاجلاً أو آجلاً استقلال القرار الاقتصادي والسياسي، وربما بالسيادة الوطنية. كما خلص أنّ الآثار الاجتماعية لتطبيق عدد من برامج الصندوق، يمكن أن تكون ذات انعكاسات مأساوية، ومصدراً لعدم الاستقرار، اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، بل وصولاً إلى زعزعة أمن الوطن والمواطن وتهديدهما.

٢- دراسة (وليد، ٢٠١٥م)

الموسومة بـ "صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة: الجزائر - مصر"، الجزائر، ٢٠١٥م: والذي خلص إلى أن لصندوق النقد الدولي دور في معالجة الاختلالات الناتجة عن التحول في اقتصاد السوق بواسطة سياساته التي تماشت مع الوضع الاقتصادي للدولة من جانب، لكن هناك ضعفاً لهذه السياسات في جانب آخر، وإنّ اعتماد الصندوق في أثناء إدارته لأزمة المديونية على حل نقدي واحد يتضمن تطبيق سياسات ليبرالية دون مراعاة الهيكل الاقتصادي للدولة.

٤- دراسة (الطاهر، ٢٠٠٩م)، بعنوان "أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد- دراسة حالة الجزائر"، الجزائر، ٢٠٠٩م:

وخلص إلى إعادة النظر في الاتفاقيات المنظمة لهذه المؤسسات النقدية والمالية الدولية حتى تكون أكثر تمثيلاً للدول النامية والقوى الاقتصادية الكبرى الأخرى، وذلك بواسطة وضع نظام تصويت أكثر عدالة يضمن التوازن بين مصالح الدول المتقدمة من جهة والنامية والدول الأخرى ذات الوزن الاقتصادي الكبير مثل الصين والهند والبرازيل من جهة أخرى، كما خلص أن ينبغي لصندوق النقد والبنك الدوليين إيجاد حل نهائي لمشكلة المديونية التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية، وذلك بواسطة محو ديون جميع الدول النامية.

يُميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة الآتي:

- ١- تحليل سياسات صندوق النقد الدولي وبيان قدرته على استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية بواسطة تحليل دور سياسات الصندوق في سياسات الاقتصاد الكلي للدولة نموذج البحث (أزمة الديون السيادية اليونانية).
- ٢- عدم وضع حل نهائي من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين لمشكلة المديونية، وبالتالي احتمالية زعزعة استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.

2. الإطار النظري للبحث:

2.1. الإطار العام لصندوق النقد الدولي:

يُعرّف صندوق النقد الدولي بأنّه: (المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه) (الحويش، ٢٠١٨، ص ١٩).

ويعد صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية عام ١٩٤٥م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، ويدير الصندوق حتى عام ٢٠١٩م أعضاؤه البالغ عددهم (١٨٩) بلداً (الحويش، ٢٠١٨).

وصندوق النقد الدولي هو المنظمة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.

2.1. أسئلة البحث:

يتمثل السؤال الرئيس للبحث في "ما هو دور صندوق النقد الدولي في إدارة العلاقات الاقتصادية واستقرارها بواسطة التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء (حل أزمة الديون السيادية اليونانية)". ومن السؤال الرئيس تتفرغ الأسئلة الآتية:

من هو صندوق النقد الدولي؟ وما هي أسباب لجوء الدول لطلب المساعدة منه؟

ما هو مفهوم أزمة الديون؟ وماهي أزمة الديون السيادية اليونانية؟ ما مدى أهمية تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي؟ وماهي الآثار المترتبة عنها؟

3.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يستعرض دور صندوق النقد الدولي في إدارة العلاقات الاقتصادية واستقرارها بواسطة التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء (حل أزمة الديون السيادية اليونانية) عبر الإجراءات والمعالجات المتخذة في حل الأزمة، وبواسطة تحليل تطبيق هذه السياسات وتقييمها في كيفية حل أزمة الديون والتي اتخذت السيادية اليونانية أنموذجاً لتقييم هذه السياسات، ومدى تأثيرها في العلاقات بين الدول في النظام العالمي.

4.1. أهداف البحث:

الهدف الرئيس للبحث هو "التعرف إلى دور صندوق النقد الدولي في إدارة العلاقات الاقتصادية واستقرارها بواسطة التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء (حل أزمة الديون السيادية اليونانية)"، وينبثق عن الهدف الرئيس الهدفان الفرعيان الآتيان:

- ١- توضيح مفهوم صندوق النقد الدولي وأهدافه واختصاصاته، مع التعرف إلى أسباب لجوء الدول لطلب المساعدة منه.
- ٢- التعرف إلى مفهوم أزمة الديون، وكيف أدبرت أزمة الديون السيادية اليونانية.
- ٣- التعرف إلى مدى أهمية تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي، وماهي الآثار المترتبة عنها.

5.1. فرضيات البحث:

انطلاقاً من أسئلة البحث وبناءً على الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، فإنّ البحث يقوم على فرضية رئيسية هي أن هناك آثاراً سلبية لدور صندوق النقد الدولي في استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية عبر التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء (حل أزمة الديون السيادية اليونانية) عند تطبيقها.

6.1. حدود البحث:

الحدود المكانية: اليونان.
الحدود الزمانية: في المدة الزمنية ٢٠١٠-٢٠١٨م.
الحدود الموضوعية: دور صندوق النقد الدولي في إدارة العلاقات الاقتصادية واستقرارها بواسطة التأثير في السياسات الاقتصادية حل أزمة الديون السيادية اليونانية- أنموذجاً - ٢٠١٠-٢٠١٨م.

7.1. الدراسات السابقة:

- ١- دراسة (الخوري، ٢٠١٨م)
- بعنوان "دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (١٩٨٩-٢٠١٧م) الأردن حالة الدراسة"، الأردن،

3.1.1.2. مهام صندوق النقد الدولي:

ويمكن تقنين مهام الصندوق لتحقيق أهدافه، بقيامه بتنفيذ المهام الآتية (طالب، ٢٠٠٤، ص٨٧):

- ١- تحقيق استقرار أسعار الصرف، وإقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف.
- ٢- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينها من التصحيح دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية، وبمنح الأجل ذلك قروضاً قصيرة ومتوسطة الأجل.
- ٣- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية بواسطة زيادة الاحتياطيات الدولية، وقد جاء لهذا الغرض صندوق النقد بحقوق السحب الخاصة.
- ٤- المشورة للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية والمالية واقتراح السياسات الاقتصادية.
- ٥- تقديم الصندوق مساعدات فنية كبيرة في مجالات عمل البنوك المركزية ومحاسبة موازين المدفوعات والضرائب.
- ٦- التعاون مع البنك الدولي في معالجة الاختلالات الهيكلية بتقديم تسهيلات التصحيح الهيكلي، ويركز الصندوق في معالجته على المدة القصيرة، وأحياناً المتوسطة، وهذه السياسات يطلق عليها (سياسات التثبيت).
- ٧- مراقبة النظام النقدي الدولي.
- ٨- إلى جانب المهام المناط العمل بها في الصندوق، يقدم صندوق النقد الدولي المساعدات الفنية والتدريب في أربع مجالات أساسية، هي (الحويش، ٢٠١٨، ص٤٢):

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه، وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، علاوة على هياكل المصارف المركزية وتطويرها.
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة وقوية، وضمن حُسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الضمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي.
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

4.1.1.2. اختصاصات صندوق النقد الدولي:

إن مجال اختصاص صندوق النقد الدولي سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، إذ يهتم الصندوق بإشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل- وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي، (وعناصره الأساسية مثل: الإنفاق الاستهلاكي، واستثمارات الأعمال)، والناجح، وتوظيف العمالة، والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلدان المعنية - أي: ميزان معاملته مع بقيت بلدان العالم.

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان- أي: السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات، وإدارة النقد والأثمان وسعر الصرف- وسياسات القطاع المالي، بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوجه الصندوق اهتماماً كبيراً للسياسات الهيكلية التي تؤثر في أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر في سلوك التوظيف والأجور، أو ما تعرف بالسياسات الأصولية (التقليدية) (هيرست، ٢٠٠١م، ص٨٨).

وينطلق صندوق النقد الدولي في تصويب سياساته إلى البلدان الأعضاء المطبقة لها على وفق مبدأ تقديم المشورة، إذ يقدم المشورة لكل بلد عضو بشأن كيفية تحسين سياساته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في

ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، وأنه- مما يتضح من اسمه - صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات (شاهين، ٢٠١٧م، ص١٨-١٩).

1.1.2. نظام العضوية وأهداف ومهام واختصاصات صندوق النقد الدولي:**1.1.1.2. نظام العضوية في صندوق النقد الدولي:**

العضوية في الصندوق مقصورة على الدول، وهذا يعني أن العضوية في الصندوق تقليدية تماماً، فهي غير متاحة للأشخاص الآخرين في النظام الدولي، كالمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسية مثلاً لا يحق لهما اكتساب عضوية الصندوق، أي: إن العضوية غير متاحة إلا للدول فقط.

وتنقسم العضوية في الصندوق على عضوية أصلية، وهي ثابتة للدول المشاركة في مؤتمر (بريتون وودز)، التي أودعت وثائق انضمامها قبل مطلع عام ١٩٤٦م، أما الدول التي انضمت بعد ذلك، فلا تعد أعضاء أصلية، وإنما أعضاء منضمة، وهذا التفريق في العضوية لا يعني وجود اختلاف في الحقوق والواجبات القانونية التي ينظمها الميثاق المنشئ للمنظمة الدولية، ولكنه أمر مختلف بعض الشيء من الناحية العملية في المنظمات الاقتصادية الدولية؛ لأن الانضمام إلى هذه المنظمات لا يكون تلقائياً، وإنما يحتاج إلى شروط يؤدي الأعضاء السابقون في تحديدها دوراً مهماً (الحويش، ٢٠١٨، ص٢٣).

ولكل دولة عضو الحق في الانسحاب من صندوق النقد الدولي، بعد إبلاغه بذلك خطياً، وعند ذلك يصبح الانسحاب ساري المفعول، ولقد انسحب بهذه الطريقة كل من بولندا في (١٤ مارس ١٩٥٠م)، وكوبا في (٢ أبريل ١٩٦٤م).

وإذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في الاتفاق المنشئ، فيمكن أن يحرم من حقه في الانسحاب من صندوق النقد الدولي، أما إذا استمر عجزه إلى مدة معينة، فيمكن أن يُطلب منه الانسحاب من عضوية الصندوق، كما حدث مع تشيكوسلوفاكيا التي اضطرت للانسحاب بهذه الطريقة في (٣١ ديسمبر ١٩٥٤م)، وأيضاً كما حدث مع زيمبابوي عام ٢٠٠٥م، حيث عجزت عن الوفاء بالتزاماتها حيال الصندوق، فطلب منها أن تغادره إذا لم توف بها في مدة معينة (الحويش، ٢٠١٨، ص٢٤).

2.1.1.2. أهداف صندوق النقد الدولي:

لصندوق النقد الدولي أهداف حددت عند إنشائه، ومهام يعمل بموجبها على تحقيق هذه الأهداف وتنفيذها على وفق اختصاصات معينة، كان للفلسفة الفكرية بالغ الأثر في صياغتها، حيث تكمن أهداف إنشاء صندوق النقد الدولي عند التأسيس في الآتي (شاهين، ٢٠١٧م، ص٢٦٥):

- تثبيت الأوضاع النقدية العالمية، وتعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل الاستقرار النقدي وسعر الصرف، ولقد نجح في ذلك بدرجات متفاوتة حتى بداية السبعينات، إذ أخذ بمبدأ تعويم العملات أي: (تحرير سعر صرف العملات على وفق العرض والطلب عليها).
- توسيع نطاق التجارة الدولية، والعمل على زيادتها ونموها، وتسهيل مجرى التحول للتجارة الدولية.
- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

ويقدم الصندوق النصح والمشورة بشأن السياسات التي تؤثر في النظام النقدي الدولي، والأكثر أهمية أن صندوق النقد الدولي يقدم المساعدات لبعض الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، ولكن على وفق شروط واجبة التنفيذ من الدولة المقترضة الصندوق أو ما يعرف (بنظام المشروطية).

المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى (١٣.٦%) في إبريل عام (٢٠١٠م)، ووصل حجم الدين العام في اليونان في عام (٢٠٠٨م) نسبة (١١٢%)، وبلغ في عام (٢٠١١م) (١٨) مليار دولار أمريكي، مما انعكس على ارتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة، وارتفاع العجز الائتماني للديون الحكومية (نور الدين، ٢٠١٣م، ص ٥٩).

يضاف إلى هذا ضعف نمو الاقتصاد اليوناني، وارتفاع عجز الموازنة، وارتفاع معدلات البطالة إلى نسبة (٢٥%) في المجمل، مع تركيزها على فئة الشباب لتصل إلى نسبة (٥٠%)؛ هذه العوامل مجتمعة أدت إلى أزمة ثقة لدى الدائنين والبنوك، فارتفعت الفائدة على السندات اليونانية، وارتفع التأمن عليها بسبب مخاوف التخلف عن السداد. وهو ما عقد من وضع اليونان، وصعب من قدرتها في الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة.

ولقد ثقل الدين العام لليونان مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي متجاوزة بذلك اتفاقية (ماستريخت عام ١٩٩٢م المؤسسة للاتحاد الأوروبي) بحد أقصى نسبته (٦٠%) إذ تجاوزت نسبة (١٧٤%) في عام (٢٠١٤م)، بعد أن كانت مع مطلع الأزمة عند نسبة (١٢٩%) فقط (سمائلي، ٢٠١٦م، ص ٩).

علاوة على ما سبق، ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها، إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريباً أرقاماً منذ عام (٢٠٠١م)، إحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوط خارجية من شركائها، لاشتراط الاتحاد الأوروبي ألا يتجاوز عجز ميزانيات دولة نسبة (٣%) من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، إذ بلغت مديونية اليونان آنذاك حوالي (٣٥٠) مليار يورو، وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها التي جعلت البنوك تشارك في تزوير المعطيات وإحصائيات الميزانيات المالية لليونان.

5. منهجية البحث وإجراءاته:

1.5. منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على منهجين هما المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي بوصفهما أسلوباً من أساليب البحث العلمي يساعد على الاقتراب من تبين حقائق موضوع البحث، ذلك أن البحث يتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى استنتاجات يمكن تعميمها.

2.5. الوضع الاقتصادي لليونان:

تصنف اليونان حسب إحصائيات البنك الدولي لعام (٢٠١٠م)، برتبة (٣٢) في العالم على أساس حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبرتبة (٣٣) على أساس قيمة دخل الفرد، وقد كان معدل دخل الفرد اليوناني نسبة (٧٥%)، ارتفع إلى نسبة (٩٠%) عام (٢٠٠٧م)، وأصبح بما نسبته (٩٧%) عام (٢٠٠٩م)، وتشكل الخدمات نسبة (٧٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة نسبة (١٨%)، والزراعة نسبة (٣%)، أما أهم الخدمات التي تقدمها اليونان فهي: السياحة والنقل البحري، وأهم الصناعات: الصناعة الغذائية، والتبغ، والنسيج، والكيماويات والتعدين.

أما قطاع السياحة فيسهم بنسبة (١٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويستقطب ما يزيد عن (١٦) مليون سائح سنوياً، وزادت عام (٢٠٠٩م) لتصبح النسبة (١٩%). كذلك يُعدُّ قطاع النقل البحري قطاعاً أساسياً، منذ وقت طويل، ويُعدُّ اليونان اليوم ضمن أكبر (٥) دول في العالم، وهي الأكبر ضمن الاتحاد الأوروبي. ويتم تصنيف اليونان حسب إحصائيات الاتحاد الأوروبي لعام (٢٠١٠م) بأعلى إنتاج في الاتحاد الأوروبي في إنتاج القطن بمقدار (١٨٣) ألف طن، وتصنف في الترتيب الثاني في إنتاج الأرز بمقدار (٢٢٩) ألف طن، والترتيب الثالث في إنتاج التين والطماطم والبطيخ، والترتيب الرابع في إنتاج الخدمات، ويعمل ما نسبته (١٢%) من القوة العاملة في قطاع الزراعة (نور الدين، ٢٠١٣م، ص ٦٠).

السعي لبلوغ الأهداف مثل: ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم،

وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار- أي: النمو الذي يمكن أن يستمر من غير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات (شاهين، ٢٠١٧م، ص ٢٠). ومن منطلق اختصاصات صندوق النقد الدولي واهتماماته أن يتدخل في معالجة أي اختلال في السياسات الاقتصادية، أو أزمة يتعرض لها البلد العضو، تعرف الأزمة بأنها عبارة عن مجموعة الاستعدادات والجهود التي تبذل لمواجهة الحد من النتائج المترتبة عن الأزمة المصرفية، فهي تأتي بعد حدوث الأزمة، أما إدارة الأزمة فتعني عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة الدولة وقدرتها على السداد والاقتراض، مما يعزز جداتها الائتمانية السيادية، أي: تتطلب من الحكومة ومؤسساتها المتخصصة الإعداد والاستعداد لما لا يمكن توقعه (عيسى، ٢٠١٥م، ص ٣٢٧).

3. إدارة أزمة الديون السيادية:

قبل البدء بالدخول بإدارة أزمة الديون السيادية نعرف الديون بأنها عبارة عن تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، التي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة التزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة (عيسى، ٢٠١٥م، ص ٣٢٧)، وبالتالي تندرج أزمة اليونان تحت مسمى (أزمة الديون السيادية)، وتقع مثل هذه الأزمة عندما تتوقف الدولة ذات السيادة الكاملة ممثلة في حكومتها عن القدرة على سداد الديون المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية لعجز هيكل التدفقات النقدية من النقد الأجنبي لتغطية تلك الالتزامات، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين الأجانب وتراجع التصنيف الائتماني للدولة وصعوبة الحصول على القروض، ومما زاد من خطورة الأزمة اليونانية انتمائها إلى اتحاد نقدي بالكامل، الأمر الذي صعب لجونها لصندوق النقد الدولي بوصفه الملاذ الوحيد للإقراض (سمائلي، ٢٠١٦م، ص ٨).

وحتى تتضح الصورة يجب أن يكون معلوماً أنه لكي تحصل أي دولة على قروض لمجابهة العجز في مواردها، فإنها تقدم أصول مملوكة للدولة كضمان للمقرضين تأكيداً لقدرتها على سداد القروض وفوائدها في المواعيد المحددة، وبذلك تضع الدولة المقرضة نفسها تحت الشروط والقيود التي تفرضها البنوك المقرضة في تقييم الأصول المقدمة ضماناً لسداد القروض المطلوبة، وكذلك تعلن قبولها لتنفيذ الإجراءات التقشفية القاسية للمقرضين، وكلما كانت حاجة الدولة المقرضة ملحة وعاجلة وظروفها الاقتصادية صعبة، وجدتها البنوك الدولية المقرضة فرصة لتخفيض قيمة الأصول المقدمة كضمانات ورفع نسبة الفائدة على القروض، وهذا ما حدث مع اليونان.

4. أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية في عام (٢٠١٠م):

مع تداعيات الأزمة المالية العالمية في عام (٢٠٠٨م)، تفجرت الأزمة اليونانية في ديسمبر عام (٢٠٠٩م)، نتيجة لانتشار المخاوف بين المستثمرين بشأن عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها للزيادة الحادة في حجم الدين العام، وبدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام (٢٠٠٩م) وبداية عام (٢٠١٠م)، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاثة بلدان من منطقة اليورو، وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، إذ إنَّه في المدة الزمنية (٢٠٠٢-٢٠٠٧م) زاد الطلب المحلي بمقدار نسبة (٤.٢%)، بالمقارنة بنسبة (١.٨%) هذه الزيادة القروض الخارجية التي عقدتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية، دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري الذي ارتفع من نسبة (٥.٨%) في عام (٢٠٠٤م) إلى نسبة (١٤.٤%) في عام (٢٠٠٨م).

وبلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام (٢٠٠٨م) نسبة (٧.٧%) من الناتج

3.5. تحليل سياسات صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية ومعالجتها:

1.3.5. إجراءات معالجة الأزمة (حزم الإنقاذ):

جاءت المعالجات لأزمة اليونان عن طريق خطة إنقاذ مالي دولي التي قادت دول الاتحاد الأوروبي مع صندوق النقد الدولي لإدارة الأزمة اليونانية، إذ لم يعد أمام الحكومة اليونانية حينها إلا التقدم بطلب رسمي في (٢٣ يونيو ٢٠١٠م) إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي الأولى) الموافق عليها من المفوضية الأوروبية، وهذه الخطة تتضمن الحصول على قروض من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة (٤٥) مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية لمواجهة النفقات المالية في عام (٢٠١٠م)؛ علاوة على (١٦) مليار يورو أخرى مطلوبة لسداد قيمة سندات حل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو، ولكن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات من دائنين أو بنوك تجارية؛ بسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى نسبة (٨.٣%).

يوضح الشكل البياني الآتي الجهات الدائنة لليونان:



الشكل البياني (١) الجهات الدائنة لليونان

من الشكل البياني (١) يتضح الجهات الدائنة لليونان حيث أتت ألمانيا مقدمة الجهات التي أقرضت اليونان في أزمتها، تليها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، بينما من ناحية أخرى تأتي مديونية الصندوق بـ ٢١ مليار يورو، بينما تدين اليونان للبنوك المحلية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بـ ٢١.٣ مليار يورو، لدولة تعتمد على قطاع الخدمات الذي يسهم بنسبة (٧٥.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تبنت اليونان تدابير تقشفية بالاتفاق مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، مقابل حزمتي قروض بقيمة (٢٤٠) مليار يورو بفائدة منخفضة نسبياً، إذ تجاوزت ديون البلاد نسبة (١٥٠%) من الناتج القومي سنة (٢٠١٢م)، وهو ما وضع الحكومة اليونانية في مواجهة العديد من الضغوط الداخلية والخارجية لاتخاذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية والمالية وتدابير النقش حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف المقررة، ومن أبرزها الوصول بالعجز إلى ما دون نسبة (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠١٤م)، وتعزيز تنافسية الاقتصاد اليوناني (نجاحه، ٢٠١٦م، ص ١٠٧).

وفي خطة الإنقاذ المالي الدولي الثاني (٢١ فبراير ٢٠١٢م) يقضي البرنامج بإعادة هيكلة ديون اليونان التي تتأخر (٣٥٠) مليار يورو (٤٧٠ مليار دولار أمريكي) بواسطة حصولها على قروض من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وبالاتفاق مع المؤسسات الخاصة الذي ينص على شطب نحو (١٠٧)

جدول يوضح الديون السيادية الأكثر خطورة في العالم (٢٠١٠/٤/٢٩)

الترتيب الحالي	الدولة	الاحتمال التراكمي للتوقف عن السداد (٥ سنوات)
١	فنزويلا	٤٥.٢٣
٢	الإرجنتين	٤٣.١٣
٣	اليونان	٤١.٤٣
٤	باكستان	٣٥.٩٧
٥	أوكرانيا	٣٢.٧٤
٦	العراق	٢٦.٧٤
٧	دبي	٢٥.٤٥
٨	البرتغال	٢٢.٩٧
٩	أيسلندا	٢٢.٧٤
١٠	لاتفيا	٢٠.٧٥

المصدر:

<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/14026>

جاءت اليونان على وفق بيانات الجدول أعلاه في المرتبة الثالثة عالمياً بين أكثر عشر دول ذات ديون سيادية معرضة لاحتمالية التوقف عن السداد، حيث يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاث دعائم أساسية هي (نور الدين، ٢٠١٣م، ص ٥٩):

- ١- قطاع الخدمات الذي يسهم بحوالي نسبة (٧٥.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على أنه يستوعب (٦٨%) من قوة العمل.
- ٢- قطاع الصناعة الذي يسهم بحوالي (٢٠.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على أنه يستوعب حوالي (٢٠%) من قوة العمل.
- ٣- قطاع الزراعة يسهم بحوالي نسبة (٣.٧%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على أنه يستوعب نسبة (١٢%) من قوة العمل.

أما البطالة فتبلغ نسبة (٩%)، وهي نسبة تمثل مؤشراً مرتفعاً مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

وتختلف طبيعة الاقتصاد اليوناني عن باقي دول الاتحاد الأوروبي في النقاط الآتية (نجاحه، ٢٠١٦م، ص ١٠٠):

- الاعتماد كثيراً على التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر.
- تعمل العديد من المؤسسات من مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للخدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب.
- معظم المؤسسات تعاني استناداً مفردة، ومن ثم إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات.
- نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركة من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها.
- هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد للشركات، مما يجعل من الصعب للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص.
- توجد هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد، مما يحدث تأخيراً شديداً في الاستعداد لمواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة.

- حافظ صندوق النقد الدولي على مصالح الدائنين دون مراعاة مصالح اليونان، واضعاً خطراً، همّة الأكبر منها كيف يستطيع تأمين الأموال لتسديد قروض الدائنين، باستخدام وسائل وإجراءات مجحفة جداً، وتدابير قصيرة الأجل أدت إلى ضربات موجبة إلى اقتصاد يترنح من الديون.

- إن هذه الإجراءات أدخلت البلاد في مرحلة من التقشف امتدت إلى ما يقارب الثمان سنوات، بينما أثار التحسن في معدلات النمو تمشي في التحسن ببطء، فحسب وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني ومقرها نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية سلطت الضوء على "الانخفاض القياسي في الدين العام بنسبة ٦٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من ٢٠% في أثناء وباء كوفيد-١٩ في عام (٢٠٢٠م) إلى ١٦,٨% في عام (٢٠٢٣م) و ١٤,٢% حتى العام ٢٠٢٧" (السقا، ٢٠١٠).

4.5. تقييم تأثير برامج صندوق النقد الدولي في السياسات الاقتصادية الكلية:

سنقوم في هذا الجزء من البحث باستعراض أهداف السياسات الاقتصادية الكلية وما أحدثته من تأثيرات في السياسات الاقتصادية الكلية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقييم هذه السياسات وذلك كالاتي:

1.4.5. تأثير برامج صندوق النقد الدولي في السياسات الاقتصادية الكلية:

كما هو معروف أن الدول لديها أهداف إنمائية قصيرة وطويلة الأجل، لذا يجب عليها أن توجد التوازن المناسب بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياساتها الاجتماعية، بما يكفل تحقيق أهدافها الإنمائية، وأهم أهداف السياسات الاقتصادية الكلية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢م، ص ٣٤-٣٦):

- إيجاد المصادر الذاتية المهمة للنمو الاقتصادي لرأس المال البشري المتمتع بالصحة والمهارات العلمية والعملية العالية الذي يستوعب التغير التكنولوجي ويستطيع التعامل معه.
- ارتفاع معدلات الاستثمار.
- توفر بيئة مؤسسية تشجع النمو وتوفر له مقومات الاستثمار.
- إيجاد صلة بين تعزيز رأس المال البشري عن طريق التعليم والنمو الاقتصادي الطويل الأجل.

ومن أجل معرفة مدى بلوغ الاقتصاد لتحقيق أهدافه توضع الأهداف القياسية المحددة على صعيد الاقتصاد الكلي للأداء المالي والنقدي، مثل النمو المطرد، وانخفاض التضخم، والتوازن المالي والخارجي، على وضع سياسات اقتصادية جيدة، يمكن أن يساهم في ارتفاع معدلات الاستثمار وزيادة الثقة في القوة الإجمالية للاقتصاد (الرماني، ٢٠٠٣م، ص ٤٤).

وعند سعي الدول لتحقيق هذه الأهداف وتنفيذ برامج سياساتها الاقتصادية، يتعين أن تدرج الأهداف الاجتماعية في عملية صنع سياسات الاقتصاد الكلي، وتتجلى أهم الأهداف الاجتماعية في العمالة الكاملة، والحد من الفقر، والحماية الاجتماعية، علاوة على التوفير الكافي للخدمات الاجتماعية الأساسية مثل: التعليم والرعاية الصحية، علاوة على مراعاة البعد المتعلق بالمساواة المتمثل في الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتصحيح الآثار المتباينة التي تركتها سياسات الاقتصاد على وضع المرأة والبيئة. إن التكامل بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن الصدمات الاقتصادية وتغييرات سياسة الاقتصاد الكلي (الطويل، ٢٠١٢م، ص ٥٧).

إن برامج التكيف الهيكلي والتحرر الاقتصادي التي فرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية منخفضة الدخل منها لاسيما بلدان إفريقيا، واجهت في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظروفاً اقتصادية صعبة جداً، فقد كانت كثير من الاقتصادات على حافة الانهيار جراء سنوات من الصدمات الخارجية الضارة، والاختلالات الاقتصادية الداخلية، وعدم الاستقرار في المجال الاقتصادي الكلي، مما أدى في نهاية المطاف إلى أزمة الديون في عقد الثمانينات (جوزيف ستيلتزر، ٢٠١٧م، ص ٨٣) ولقد أعقب

مليار يورو، من إجمالي قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات، وقد وافقت البنوك وشركات التأمين والصناديق الاستثمارية على رفع نسبة الخفض في قيمة السندات التي تملكها من نسبة (٥٠%) إلى نسبة (٥٣%)، مما سيقلص ديون اليونان بنحو (١٠٧) مليار يورو (سمائلي، ٢٠١٦م، ص ١١).

وافق البرلمان اليوناني على خطة الإنقاذ المالي الدولي الثانية في (٥ مارس ٢٠١٠م) وهو مشروع قانوني يهدف إلى توفير (٤.٨) مليار يورو على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، وقد تضمن هذا القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة، وعلى السيارات المستوردة، والمحروقات، وخفض رواتب القطاع العام، وتقليص المكافآت والبدلات للموظفين الحكوميين.

وفي خطة الإنقاذ الثانية (فبراير ٢٠١٢م)، حيث اتبع المصرفيون الطريقة نفسها، فقاموا بتخفيض قيمة السندات اليونانية ورفع العائدات عليها؛ فاضطر البرلمان اليوناني أن يطلب مساعدات مالية ثانية أكثر من الأولى؛ وهكذا حصلت البنوك على صفقة الديون الثانية ب(١٣٠) مليار يورو. وخفض أسعار الفائدة وإطالة الاستحقاق من (١١) سنة (٣٠) سنة، تُعد هذه صفقة أكبر صفقة في العالم لإعادة هيكلة الديون، شملت ما يقارب (٢٠٦) مليار يورو من السندات الحكومية اليونانية، وقد شطب (٢٠٧) مليار يورو من الديون اليونانية (نجاة، ٢٠١٦م، ص ١١٣).

2.3.5. آثار حزم التقشف على الاقتصاد اليوناني:

يمكن القول إن خطة التقشف أو خطة الإنقاذ الأوروبي لمساعدة اليونان للخروج من أزمتها، كانت عقوبة أكثر منها خطة للخروج من الأزمة، ويمكن إيضاح ذلك في النقاط التالية (نجاة، ٢٠١٦م، ص ١١٥):

- إن الاتحاد الأوروبي قدم قروضاً بفائدة تصل إلى نسبة (٥-٦%)، ومنع اليونان من اللجوء إلى دول مثل الصين وروسيا أو دول الخليج، والتي كان يمكن أن تقدم قروضاً بفائدة تتراوح بين (٠.٨-١) %، لذلك فإن الأوروبيين نظروا إلى اليونان كفرصة استثمارية، وليس كشريك، وعدم قبول فشل النموذج الرأسمالي لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي.
- إن خطة التقشف أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي عصب الاقتصاد اليوناني، علاوة على إضعاف قدرة الدولة وفعاليتها.
- وصل عدد العاطلين من العمل إلى أكثر من مليون شخص، وهو رقم مقلق، والمسرحين من أعمالهم؛ لأنه قد يقود إلى تداعيات اجتماعية خطيرة على المجتمع اليوناني.
- أدت الإجراءات إلى زيادة هجرة الكفاءات اليونانية وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، والذي أدى إلى نقص في السيولة النقدية، والذي أدى بدوره إلى عجز في عمليات التمويل، وزيادة البطالة نتيجة لـ:
- أ) رفع الرسوم والضرائب على التبغ والكحول والمحروقات.
- ب) أدت إلى تخفيض في الرواتب، وصناديق التقاعد، مما كان له أثر في المستوى المعيشي للمواطن اليوناني، هذا من جهة، وتأثير في حجم الاستهلاك والطلب الكلي في الاقتصاد.

ومن هذه الإجراءات التي طبقت على اليونان في أزمتها من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ترى الباحثة الآتي:

- جاءت الإجراءات مجحفة، وبشروط سيئة وبعيدة كل البعد عن تحقيق العدالة، ربما غير مراعية الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحدثها مثل هذه الإجراءات، ليس هذا فحسب، بل أنها أفقرتها بأسعار فائدة مرتفعة جداً بنسبة تتراوح (٥-٦%) متجاهلة الوضع الاقتصادي المنهار للبلد، ليس هذا فحسب كذلك ففي الأزمة الاقتصادية، واجهت اليونان سلسلة من تخفيضات التصنيف الائتماني من قبل وكالات التصنيف، الأمر الذي حرّمها من الوصول إلى أسواق السندات الدولية.

(١٩٧٣/٣/١٦م)، وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المترتبة، أصبح النظام النقدي منذ ذلك التاريخ بلا قاعدة، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح قد تجيب عنها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة لاسيما في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة.

- إن معظم القروض والتسهيلات الممنوحة من صندوق النقد الدولي موجهة إلى الدول المتقدمة، وحتى حقوق السحب الخاصة التي ابتدعت عام (١٩٦٩م) كقنود (أصول) دولية لم تحصل الدول النامية منها إلا القليل.

- تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بـ(المشروطة)، ومنها أنه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال علاج عجز ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم، وإصلاح سعر الصرف وتحديد الأسعار، وتحديد التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب، لاسيما في الأجل القصير والمتوسط، ومن ثم تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها صندوق النقد الدولي في برامجها إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء تحسينات عليها، وذلك استناداً إلى ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال، لاسيما أن من الجوانب الخاصة بالمشروطة أن الدول النامية صارت- بعد أزمة المكسيك عام (١٩٨٢م) - لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من الجهات الأخرى، إلا بعد الرجوع لصندوق النقد الدولي وإبرام الاتفاقات المناسبة معه.

فعلى مدى العقد الماضي من القرن الواحد والعشرون، تضاعفت مدفوعات الفائدة التي تسدها البلدان النامية الأعضاء أربع مرات، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٢٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، فوفق أحدث تقرير أصدر عن مجموعة البنك الدولي اسمه "تقرير الديون الدولية ٢٠٢٣" إلى أنه من المتوقع أن تتضخم التكاليف الإجمالية لخدمة الدين في أفر ٢٤ بلداً في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ - بنسبة تصل إلى ٣٩% (كينورثي، كوسي، وبيريفالوف، ٢٠٢٤).

ويبدو لنا مما وضحناه سابقاً حجم التأثير الذي أحدثته سياسات صندوق النقد الدولي وبرامجه التي أجبر بها الدول التي تتعرض لأزمات لتطبيقها، وكيف أنها ليست إصلاحية، ولا تعالج الأزمات بشكل صحيح، وإنما تزيد من حدة الأزمة، وتزيد الأزمة عمقاً، ولا تضع حلولاً تعالج أزمة مديونية الدول منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين.

4.4.5. تأثير أزمة الديون على الاقتصادات العالمية:

كان لازمة كوفيد-١٩ (كورونا) تأثير كبير على اقتصادات العالم، اتخذت الحكومات تدابير مختلفة لتخفيف آثار الوباء، ولكن هذه التدابير أدت إلى زيادة في مستويات الديون السيادية، فعلى وفق صندوق النقد الدولي (IMF) زادت مستويات الديون العالمية كثيراً. فعقب الأزمة انفتحت البلدان النامية في عام ٢٠٢٢ لخدمة ديونها العامة الخارجية والمضمونة من الحكومة مستوى قياسياً بلغ ٤٤٣.٥ مليار دولار أمريكي، وأن مدفوعات خدمة الدين - التي تشمل أصل الدين والفائدة - زادت بنسبة ٥% عن العام ٢٠٢١م لجميع البلدان النامية، وأن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي - التي تقرض أشد البلدان فقراً - وعددها ٧٥ بلداً دفعت مستوى قياسياً بلغ ٨٨.٩ مليار دولار من تكاليف خدمة الدين في عام ٢٠٢٢. ففي عام ٢٠٢٢ انخفضت ارتباطات القروض الخارجية الجديدة للهينات والمؤسسات العامة وتلك المضمونة من الحكومة في هذه البلدان بنسبة ٢٣% لتصل إلى ٣٧١ مليار دولار، وهو أدنى مستوى منذ عشر سنوات% (كينورثي، واخرون، ٢٠٢٤).

وينتج عن ارتفاع تكاليف خدمة الدين الأمور الآتية:

- تحويل الموارد الشحيحة بعيداً عن الاحتياجات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة.
- إجمام الدائنين من القطاع الخاص إلى حد قريب عن المشاركة في إقراض - تضاول خيارات التمويل الجديدة المتاحة للبلدان النامية.

تطبيق هذه البرامج آثار اجتماعية مهمة وعميقة في مجتمعات هذه البلدان، يمكن إبراز أهمها في الفقرة القادمة من هذا البحث.

2.4.5. الآثار الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والتحرر الاقتصادي:

إن تقييم الأداء الاقتصادي الكلي في أثناء التكيفات الهيكلية يتحقق باستخدام مؤشرات أهداف السياسات الاقتصادية بواسطة انخفاض التضخم، أو الميزانيات المتوازنة، أو الحسابات الجارية المتوازنة، في حين تتجاهل الأهداف الأخرى من قبيل خفض حدة الفقر والمساواة الاجتماعية أو العمالة أو إيلانها أولوية أقل، في حين ثبت أن عناصر الاستقرار والتنمية والتماكك في المجال الاجتماعي ليست فقط أهدافاً للسياسات، ولكنها تشكل أيضاً شروطاً مهمة للنمو الاقتصادي المستدام، ولقد وُجّهت انتقادات من خبراء التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بصانعي سياسات الاقتصاد الكلي، سواء على مستوى الحكومات أو مؤسسات (بريتون وودز)، أنهم لا يعنون بما فيه الكفاية بالبعد الاجتماعي ولا يقدرونه(الزكي، ٢٠٠٤م، ص ١١٤)، وسنذكر هنا أهم الآثار الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والتحرر الاقتصادي، سنبرز في النقاط الآتية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢م، ص ٣٧ - ٤١):

- في التكيفات الهيكلية غالباً ما يضيق نطاق النفقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى انحسار في تغطية الرعاية الصحية، وتوفير التعليم.
- لم توفر التكيف الهيكلي المطبق للبرامج الاجتماعية الوسائل التي يمكن بها مواكبة الزيادة في الطلب على الخدمات اللازمة لها.
- التكلفة الاجتماعية الناشئة عنها غالباً ما تكون باهضة، لا سيما للفقراء، فيما يتعلق بتثبيت الأسعار دون مبرر على حساب الأهداف الاجتماعية.
- ركزت على قوى السوق وكفاءة الأسواق في ظل اختلال الأسعار.
- وفي مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية ووضع الأسعار الصحيحة وتحرير التجارة، غالباً ما تضمنت عملية تحرير التجارة الآتي:

- عمليات انتقال مؤلمة للاقتصاد، في الوقت الذي تخفق فيه هذه العملية في الإسهام مباشرة أو حتى على المدى الطويل في النمو الاقتصادي.

- تحرير حساب رأس المال في ظل عصر العولمة، يمكن تحريك الأموال بشكل متزامن من بلد إلى آخر، مما قد يؤدي بسرعة إلى حدوث اضطرابات مالية تنتج عنها آثار اقتصادية واجتماعية.

- إن رفع القيود يحد من نطاق السياسات المضادة للدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، مما يؤدي إلى ازدياد الضعف أمام الصدمات الخارجية المنشأ وذلك في مجال الاقتصاد الكلي والمجال الاجتماعي.

- عدم مراعاة ما يتناسب مع الظروف الخاصة لكل بلد، وإنما تطبيق سياسات هذه البرامج على كل الدول دون مراعاة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ويوجد هناك توافق آراء واسعة بعد المدة الطويلة لتطبيق هذه السياسات. إن الظروف الاقتصادية الخاصة داخل كل بلد من البلدان تشكل عنصراً حاسماً يؤثر في إمكانية نجاح سياسات الاقتصاد الكلي، وتشمل الظروف الاقتصادية إلى جانب شؤون الحكم والعوامل المؤسسية، وتأثير الفقر وعدم المساواة في الاستقرار الاجتماعي. إلا أنه يُلاحظ أنه يغفل تأثير القطاع غير النظامي وقطاع الكفاف والرعاية الداخلية، مما أضعف من تأثير أدوات السياسات.

3.4.5. ملاحظات على سياسات صندوق النقد الدولي:

لقد أخطأت سياسات صندوق النقد الدولي في أدائها لما كان يتوجب عليها فعله، ومن هذه الأخطاء (شاهين، ٢٠١٧م، ص ٢٧٣):

- إن الدول المتقدمة الخمس الكبرى تسيطر على إدارة صندوق النقد الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بحوالي نسبة (٢٠%) من القوة التصويتية ونسبة (٢٠%) من رأسماله.
- منذ انهيار نظام النقد الدولي عام (١٩٧١م) الذي اتفق عليه في مؤتمر (بريتون وودز) وتقنين نظام التعويم للعملة الرئيسية بتاريخ

البلدان النامية، حيث حصلوا على ١٨٥ مليار دولار من أقساط سداد أصل القروض أكثر، مما صرفوه من قروض في عام ٢٠٢٢م.

6. النتائج والتوصيات:

1.6. النتائج:

- ١- هناك دور ذو تأثير سلبي تمارسه إدارة صندوق النقد الدولي تؤدي إلى زعزعة استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية بواسطة التأثير في السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الأعضاء المقترضة لمعالجة أزمة ديون سيادية تواجهها (حل أزمة الديون السيادية اليونانية) في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- ٢- إن أزمة المديونية الدولية التي عانت منها العديد من الدول النامية في عقد الثمانينات، وتسعينيات من القرن الماضي، وكذلك العشرينية الأولى من عشرينيات القرن الحادي والعشرين، مكنت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من لعب أدوار أساسية أوسع على الصعيد العالمي، مع توجيه عديد من الدول نحو برامج الإصلاح الاقتصادي وجدولة الديون، والتوجه نحو رسم السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية.
- ٣- إن قيام (البنك والصندوق الدوليين) بفرض نظام المشروطة على الدول المقترضة التي قيّدت استقراض البلدان النامية منها سوف يقود مستقبلاً إلى احتمالية وقوع أزمات اقتصادية مثل أزمة الرهن العقاري لعام ٢٠٠٨م، قد تصيب النظام الاقتصادي الدولي في المدد الزمنية اللاحقة جراء تطبيق هذه السياسات، مع تفاقم أزمة الدول وتعميق مشكلاتها، لاسيما مع التكاليف الاجتماعية السلبية والأخطار المصاحبة لها وبالذات ما يقع منها على الطبقة المتوسطة والفقراء، بدلاً من القيام بمساعدتها للخروج من أزماتها مثلما هو مقنن عند تأسيس البنك والصندوق الدوليين.
- ٤- قد اتضح جلياً مما استعرضناه في هذا البحث، الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي إلى جانب البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بنشر قوى العولمة وترسخ جذور الرأسمالية في مختلف أقطار العالم، ويتجلى ذلك في طريقة معالجته لأزمة الديون السيادية اليونانية، وما سبقها من أزمات تعرضت لها اقتصادات البلدان الأعضاء فيها.
- ٥- عدم وضع حل نهائي من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين لمشكلة المديونية، وبالتالي احتمالية زعزعة استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.

2.6. التوصيات:

- ١) يجب على صندوق النقد الدولي تقديم مساعدات مالية للدول المتعرضة لعجز في ميزان مدفوعاتها، فوراً من دون مشروطة، وبسعر فائدة صفر، أو قريب من الصفر، حتى يتحقق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ٢) مطالبة البلدان الأعضاء في مؤسسات صندوق النقد الدولي بالمزيد من الإصلاحات، ولا سيما إلغاء نظام المشروطة المجحف بحقها عند منح القروض لها، للعب إدارة صندوق النقد الدولي دوراً أكثر إيجابية تؤدي إلى استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ٣) نوصي واضعي السياسات الاقتصادية للبلدان النامية ومنها بلادنا اليمن اتباع سياسات تتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلد بما يخدم مصلحته وعدم الإذعان لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو بالأصح البحث عن خيارات أخرى عند الاقتراض.
- ٤) العمل في وضع حل نهائي من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين لمشكلة المديونية.

المراجع

- الأمم المتحدة، واشنطن، (٢٠٠٢): تقرير تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مطبوعات الأمم المتحدة، الدورة الأربعون.
- الحويش، ياسر، (٢٠١٨). المنظمات الدولية الاقتصادية، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- الرماني، زيد بن محمد، (٢٠٠٣). اقتصاد العولمة انبهار أو انهيار (الطبعة الأولى)، السعودية: مكتبة الرشد.
- الزكي، كريمة محمد، (٢٠٠٤). آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي (الطبعة الأولى)، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الطويل، رواء زكي، (٢٠١٢). الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح (الطبعة الأولى)، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- ستيغلنز، جوزيف، (٢٠١٧). ثلاثة عقود من اقتصاد العولمة: العولمة وإحباطات (الطبعة الأولى)، الأردن: دار رسلان للنشر والتوزيع.
- سمالي، نوفل، (٢٠١٦). إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الإنقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٥م)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (٢٤).
- شاهين، محمد عبدالله (٢٠١٧). سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية (الطبعة الأولى)، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- شاهين، محمد عبدالله، (٢٠١٨): الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية (الطبعة الأولى)، القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- طالب، عبدالله محسن، (٢٠٠٤): البنوك والمؤسسات المالية الدولية (الطبعة الأولى)، اليمن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
- عيسى، سعد صالح، (٢٠١٥): الأزمة المالية المصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨م، مجلة تكريت، المجلد ١١، العدد (٣٣)، العراق.
- نجاة، هبال، (٢٠١٦): دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية- دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- نورالدين، بوالكور، (٢٠١٣): أزمة الدين السيادي اليوناني، الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد (١٣)، الجزائر.
- هيرست، بول، طومسون، جراهام، (٢٠٠١): ما العولمة الاقتصادية العالمي وإمكانيات التحكم، الكويت: عالم المعرفة. بنعدادة، أسماء. (٢٠٢٠). الحركية النسائية الغربية والعربية. في أسماء بنعدادة (إشراف)، رشيد بن بيه (مراجعة)، دراسات جندرية النساء ومقاومة العنف واللامساواة (ص. ٣٣-٥٠). فاس: جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر مهران-فاس.
- كينورثي، فيليب، كوسي، إيهان وبيريفالوف، نيكيتا، (٢٠٢٤). مدونات البنك الدولي، تم الاسترجاع من الرابط التالي:
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/azmt-dywn-samt-tjtah-alaqtsadat-almamyt-dhat-altsnfy-alaytmany-aldyf>
- السقا، محمد ابراهيم، (٢٠١٠). الفا وبيتا، تم الاسترجاع من الرابط التالي:
<https://alphabeta.argaam.com/article/detail/14026>

The Role of The International Monetary Fund's Policy in Managing and Stabilizing International Economic Relations (Resolving the Greek Sovereign Debt Crisis - an Example - 2010-2018)

Buthaina Abdullah Ismail Alawi Al-Saqqaf

1. Faculty of Economics and Political Science - University of Aden:

Buthina.alsqqaf@gmail.com

Received,	Accepted,	Published
27/06/2024	26/08/2024	24/11/2024

Cite: Al-Saqqaf, B. A. (2024). The role of the International Monetary Fund's policy in managing and stabilizing international economic relations (resolving the Greek sovereign debt crisis - an example - 2010-2018). *University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities*, 1(1), 54-62.

Abstract

The research aims to focus on the role of the International Monetary Fund in managing and stabilizing international economic relations by influencing the macroeconomic policies of its members (resolving the Greek sovereign debt crisis).

The study reached several conclusions, the most important of which were: that there is a negative impact of the management of the International Monetary Fund on destabilizing international economic relations by influencing the overall economic capacity of the members, but it is tense to address the sovereign debt crisis it faces (resolving the Greek sovereign crisis crisis) in light of Disagreements in economic relations between member states. The research recommends that member countries of the Bretton Woods institutions demand more reforms from the International Monetary Fund, especially the abolition of the conditional system that is unfair to them when granting loans to them. The International Monetary Fund must provide financial assistance to countries exposed to a deficit in their balance of payments, immediately and without conditional conditions, at an interest rate of zero, or close to zero, until balance is achieved in international economic relations.

Keywords: International Monetary Fund policies, Greek sovereign debt crisis, international economic system

© 2024, Al-Saqqaf, B. A., licensee University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

